

الإجابة النموذجية لامتحان السداسي السادس - في مقياس: القانون الدولي الخاص

السنة : الثالثة شريعة و قانون

التاريخ: 2023/05/23

المدة: ساعة و نصف .

الاسم:.....

رقم التسجيل:.....

الفوج:.....

الموسم الجامعي: 2023/2022

تعليمات مهمة:

- ✓ على الطالب ملئ كل المعلومات المتعلقة بهويته.
- ✓ يمنع منعا باتا التشطيب في الورقة.
- ✓ يلتزم الطالب بالوقت المحدد لإجراء الامتحان.
- ✓ على الطالب أن يكتب بخط واضح ومقروء.
- ✓ كل محاولة للغش تعرض صاحبها إلى العقوبة.
- ✓ تذكر دائما بأن فهم السؤال نصف الإجابة.

الأسئلة

السؤال الأول: كم يوجد من مفهوم للقانون الدولي الخاص؟ (3 نقاط)

للقانون الدولي الخاص مفهومان، واحد ضيق والثاني موسع، فالمفهوم الضيق هو: (مجموعة القواعد القانونية التي تبين القانون واجب التطبيق والمحكمة المختصة بالنسبة للعلاقات القانونية الخاصة ذات العنصر الأجنبي)، أما المفهوم الموسع فهو (مجموعة القواعد القانونية التي تتعلق بتنظيم علاقات الأفراد المالية أو الشخصية إذا اقترن بها عنصر أجنبي، والتي تعالج مسألة تنازع القوانين ومسألة الاختصاص القضائي الدولي وحالة الأجانب والجنسية والموطن وتبين كيفية تنفيذ الأحكام والأمور القضائية الأجنبية).

السؤال الثاني: ما هي التشريعات التي تتضمن قواعد القانون الدولي الخاص في القانون الجزائري؟ (4 نقاط)

- 1- قواعد تنازع القوانين: في القانون المدني (المواد 9 إلى 24) إضافة إلى مواد في نصوص قانونية متفرقة مثل (المواد 95 إلى 97 من القانون الحالة المدنية) و (المادتين 647 و 825 من القانون البحري).
- 2- قواعد الاختصاص القضائي الدولي وقواعد تنفيذ السندات الأجنبية: وردت في قانون الإجراءات المدنية والإدارية، فقواعد تحديد الاختصاص القضائي وردت في المادتين 41 و 42 منه وتنفيذ السندات الأجنبية ورد النص عليها في المواد 605 إلى 608.
- 3- قواعد الجنسية الجزائرية: نظمها المشرع الجزائري في الأمر 70-86 المعدل والمتمم بالأمر 05-01.
- 4- وضعية الأجانب: القانون 08-11 يتعلق لشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم إليها.

(ص 1 من 2) اقلب الصفحة

السؤال الثالث: هل قواعد القانون الدولي الخاص قواعد موضوعية أم قواعد شكلية؟ (3 نقاط)

نفرق بين قواعد التنازع (تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي الدولي) وهي قواعد شكلية بحتة لأن دورها يقتصر على إرشاد القاضي وأطراف العلاقة القانونية إلى المحكمة المختصة وإلى القانون واجب التطبيق ولا تتطرق إلى حل موضوع النزاع. أما قانون الجنسية والقانون المتعلق بوضعية الأجانب فهما يحتويان على قواعد موضوعية تحدد المراكز القانونية والحقوق والواجبات المرتبطة بها.

السؤال الرابع: كيف حمى المشرع المواطن الجزائري الذي يتعاقد مع أجنبي لا يمكن التعرف على نقص أهليته؟

(3 نقاط)

تتمثل الحماية في نص المادة 10 فقرة 2 التي تضمنت استثناء على تطبيق قانون الجنسية وأخضعت النزاع للقانون الجزائري واعتبرت التصرف صحيحا حتى ولو كان الأجنبي ناقص الأهلية وذلك إذا توفرت الشروط التالية:

- أن تكون التصرفات مالية؛
- أن يكون أحد الطرفين جزائريا والثاني أجنبيا؛
- أن تكون هذه التصرفات أبرمت في الجزائر؛
- أن يكون الأجنبي ناقص أهلية وفقا لقانونه وكامل الأهلية وفقا للقانون الجزائري؛
- أن يكون نقص أهلية الأجنبي خفيا لسبب لا يمكن تبينه.

السؤال الخامس: إذا كان القانون واجب التطبيق هو قانون الجنسية ووجد القاضي نفسه أمام شخص متعدد

الجنسيات أو شخص عديم الجنسية، ما هو الحل الذي يتبعه؟ (4 نقاط)

- بالنسبة للشخص متعدد الجنسيات؛ إذا كانت من بين هذه الجنسيات الجزائرية يطبق القانون الجزائري، فإذا لم يكن كذلك، يطبق قانون الجنسية الحقيقية، والتي عبر عنها الفقه بتسمية الجنسية الفعلية ويستدل عليها بعدة قرائن كمكان الإقامة ومقر العمل... الخ.

- بالنسبة للشخص عديم الجنسية؛ يطبق القاضي قانون الموطن أو قانون محل الإقامة.

السؤال السادس: ما هو القانون واجب التطبيق على التعويض عن العدول على الخطبة؟ (3 نقاط)

نظرا لأن المشرع لم يضع قاعدة إسناد خاصة للخطبة، ولم يرتب عن العدول تعويضا إلا إذا ارتبط بظروف أخرى أدت إلى وقوع ضرر، فيكون التعويض على أساس الفعل الضار بغض النظر عن الخطبة، لأجل ذلك تطبق قاعدة الإسناد الواردة في المادة 20 فقرة 1 من القانون المدني، أي قانون مكان وقوع الفعل المنشئ للمسؤولية.

بالتوفيق للجميع - أستاذ المقياس: د/ قديري محمد توفيق

(ص 2 من 2) انتهى.